حكم الأسرة المرادية والأسرة الحسينية بتونس

حكم الأسرة المرادية(1631–1702م): نجح أحد البايات هو مراد باي أن يسيطر على شؤون تونس وأن يظفر من الدولة العثمانية بلقب الباشا فتحول النفوذ من يد الداي إلى الباي ونجح في أن يورث الأمر من بعده لأبنائه فأسس أسرة حاكمة هي الأسرة المرادية(1631–1702م). مؤسس الأسرة هو مراد كورسو وهو مملوك من أصل كورسيكي أسر صغيرا وجيء به إلى تونس فاشتراه رمضان باي ورباه ودربه على قيادة المحلة فكان يجوب الأرياف في مواعيد منتظمة ليستخلص الضرائب وإرساء قواعد النظام. عمل مراد باي وابنه حمودة على إخضاع داخل البلاد بصفة محكمة وكسر شوكة القبائل المحاربة الكبرى التي تعيش على التخوم منها أولاد شنوف في اتجاه الغرب وأولاد سعيد في اتجاه الجنوب، وأولا حمزة وأولاد بليل. انحصر نفوذ الداي بمدينة تونس وضواحيها على حساب سلطة الباي التي امتدت إلى دواخل البلاد والسيطرة على القبائل وضمان جباية قارة. حصل مراد باي على لقب الباشا من السلطان العثماني سنة 1631، واستخلف ابنه حمودة على قيادة المحلة ومنها بدأ تأسيس لنظام وراثي.

خصائص حكم الأسرة المرادية بتونس: أقحم المراديون عناصر محلية في الجيش فقد أنشأ حمودة باشا(1631–1666)جيشا مكونا من زواوة، وهم مشاة يستجلبون من بين القبائل البربرية وينظمون على النمط التركي، وأيضا الصباحية، وهم فرق من الفرسان بمثابة الجندرمة، إلى جانب القبائل المخزنية في كل من تونس والقيروان والكاف وباجة بغية حفظ الأمن وتأمين السبل. وقد استعانوا بأعيان البلاد في تصريف شؤون الدولة، وبذلك تمكنوا من تهميش الطبقة التركية وأجهزتها وضمان ولاء النخب المحلية الحضرية والريفية وعملوا على الحد من النفوذ العثماني المباشر. شهدت تونس في فترة حكم الأسرة المرادية نهضة عمرانية أعمال مراد باي قام ببناء المساجد والمدارس، أهمها المدرسة المرادية أسسها مراد باي الثاني عام 1673م. لكن في النهاية كثر النزاع بين أفراد الأسرة المرادية واستنجد بعضهم بحكام الجزائر الذين وجدوا فرصة في التدخل في شؤون تونس وعمت الفوضى والخراب. شهدت الدولة المرادية في الربع الأخير من القرن السابع عشر أزمة حادة بسبب الصراع على الحكم وتدخل الدايات الجزائر وقد استغل ابراهيم الشريف أحد ضباط الإنكشارية حالة الفوضى للقضاء على الدولة المرادية سنة 1702م في محاولة استرجاع النفوذ العثماني. تلك الحروب

التي دارت رحاها بين أفراد الأسرة المرادية مما أدخل البلاد في حرب أهلية دامت ما يربو من عشرين سنة(1677–1699م).

– **حكم الأسرة الحسينية(1705–1957م):** مؤسس الأسرة الحسينية هو الحسين بن علي عام 1705 والتي امتدت إلى عام 1957. حسين بن علي أصله من جزيرة كريت من أب تركي وأم تونسية، التحق والده بالجيش المرادي، تقلد رئاسة المتطوعين من الأعراب، توفي سنة 1691م. نشأ حسين بن علي في كنف البايات المراديون كان قائدا أعلى لفرقة الخيالة (أغا السباهية) في الجيش الإنكشاري، عرف بخصاله الحميدة وحزمه، هذا المنصب مكنه من الاتصال بالفئات المختلفة وكسب ثقتها. ينتمي إلى عنصر الكراغلة، قاد مقاومة ضد الجيش الجزائري بعد هزيمة ابراهيم الشريف وأسره. أظهر كفاءة في الدفاع عن مدينة تونس حيث قام بتحسينها وتجنيد السكان، وتهميش العنصر التركي الذي أثبت عدم جدارته، ودعا أهل الحل والعقد لقيادة البلاد استطاع الحسين بن على الذي بايعه الأهالي سنة 1705م أن يبعد الخطر الخارجي ويحقق الاستقرار.

تعود بيعة حسين بن علي إلى ما اتصف به من خبرة وتجارب فقد تقلد في دولتي مراد الثالث وابراهيم الشريف عدة مسؤوليات أهمها منصب كاهية ابراهيم الشريف، ولا شك أن انتمائه للعنصر الكرغلي مكنه من كسب ثقة جميع الأطراف والتعامل مع الأضداد وكانت مهمته الأولى هي تخليص البلاد من حصار الجيش الجزائري، فحاول في بداية الأمر التفاوض مع داي الجزائر المعسكر بالكاف لكن فشلت المفاوضات مما حتم عليه المواجهة العسكرية فقام الحسين بن علي بتحصين مدينة تونس وتجنيد سكانها، وبعض المجموعات القبلية، فكانت المقاومة ناجحة مما حمل الجيش الجزائري على الانسحاب في أكتوبر 1705م. وقد استغل حسين بن على هذا الانتصار ليعزز نفوذه بالداخل وعلى حساب الطائفة العسكرية التركية فتمكن أولا من إزاحة الداي خوجة الأصفر ثم إبراهيم الشريف الذي أطلق الجزائريون سراحه في بداية 1706م، ومن ذلك أصبح الداي خاضع لأوامر الباي وانحصرت مهامه في بعض الأعمال الثانوية. واكتمل نفوذ الباي حسين وأكتسب شرعيته في حكم البلاد بحصوله على اعتراف الباب العالي به عندما منحه الفرمان التولية في جوان 1706م.

اعتبرت الدراسات التاريخية أن قيام حكم الأسرة المرادية أدى إلى نهاية حكم الإنكشارية في تونس، وعندما عادت السلطة مع ابراهيم الشريف الذي وضع حد لتجربة المراديين سنة 1702م بإيعاز من الدولة العثمانية وحاول أن يرجع إلى الطبقة العسكرية التركية ما كانت تتمتع به من

امتيازات لكن سرعان ما وجد نفسه يواجه معارضة شديدة من قبل الأهالي وكانوا قد عملوا معاملة قاسية نتجت عنها الثورات والانتفاضات، إضافة إلى دخوله في حرب مع الجزائر فتخلى عنه قسم من العسكر المحلي وانتهى أمره في شهر جويلية 1705م. فكان دليلا على أنه أصبح من المحال أن تعود الطبقة العسكرية التركية للحكم.

وجود نظام حكم الأسرة بتونس، جاء نتيجة لتطور نظام الحكم في تونس الذي بدأت بوادره الأولى مع الأسرة المرادية، التي استطاعت أن تبعد الطائفة العسكرية التركية عن مقاليد الحكم وتفسح المجال أمام العناصر الكرغلية، كما نجد أيضا وبصفة عامة أن العناصر المحلية كانت تشكل قوة داخل المؤسسة العسكرية بتونس.

انتهج حسين بن علي سياسية التقرب أكثر من السكان، بالتحالف مع الأعيان المحليين في المدن والأرياف ودمجهم في دواليب الدولة، وأجهزتها، إعادة الاعتبار للمذهب المالكي، التقرب من الزوايا والأولياء الصالحين بمنحهم الامتيازات العديدة وقرب كبار الأعيان المحليين وأشركهم في استغلال خيرات البلاد عن طريق اللّزُم والوكالات والخطط الإدارية، ودعم الجيش الإنكشاري بالكولوغلية للحد من دوره السياسي.

مر حكم الأسرة الحسينية بعدة مراحل تخللها فترات اضطراب ثم استقرار، فالنسبة لفترة الاضطرابات(1728–1756م) هي مرحلة الصراع بين حسين بن علي وأبن أخيه على باشا، الذي تمكن من حكم تونس بعد أن استطاع القضاء على عمه حسين بن علي. تميزت فترة حكم علي باشا(1740–1756) بالحرب مع ابنه يونس، وكذلك حروبه مع أبناء حسين بن علي الذين استعانوا بالجزائر، كما تميزت فترة حكمه بسوء علاقاته الخارجية خاصة عندما استولى على المركز التجاري بطربقة(كاب نيقرو). لكن اشتهر علي باشا بتشجيع العلم والعلماء رغم جرأته في سفك الدماء، فأسس العديد من المدارس وتزويدها بالكتب منها: الباشية والسليمانية وبئر الحجار. بعد فترة الاضطرابات والفتنة بين حسين ابن على وابن أخيه علي باشا استعادت الدولة الحسينية استقرارها فبعد مقتل علي باشا تولى الحكم أبناء حسين، محمد باي ثم أخوه علي باي باشا، واشتهر هذا الأخير بتعمير البلاد، الاهتمام بالزراعة والصناعة تشجيع العلوم وإنشاء المدارس، بناء الملاجئ والتكايا، واهتم بتوفير المياه للري. حيث كان من انجازات بايات الأسرة الحسينية هي تعمير البلاد شيدوا المدارس ووضعوا القوانين العدلية، وبالجملة مهدوا لرقي البلاد. وبلغت الدولة الحسينية أوج قوتها في عهد حمودة باشا

الحسيني الذي حكم فترة طويلة 1782–1814م. واصل حمودة باشا في توسيع مشاركة الأهالي في الوظائف السياسية والإدارية على حساب الأتراك، والاعتدال النسبي في النظام الضريبي، في حين تميزت سياسته الخارجية بالعمل على تدعيم استقلالية تونس إزاء الدولة العثمانية والتخلص من الهيمنة الجزائر وبالحزم إزاء الدول الأوروبية.